مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري منها

فخار حمو
جامعة غرداية
hfekhar71@gmail.com

الملخص-

ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة قديمة العهد، لكن ظهورها واستفحالها اقترن بظهور نماذج الدول الحديثة حيث رُسمت الحدود وظهر مفهوم القومية والوطنية، وزادت الهوة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بين مجموعتين من الدول، المتقدمة المزدهرة ذات المستوى العالي من الرفاهية، والمتخلفة الفقيرة التي تعاني من تدني مستوى المعيشة، مما دفع بسكان وشعوب الدول الفقيرة خاصة فئة الشباب، إلى الانتقال إلى ذلك العالم والاستفادة من تطوره والهروب من الوضع الاقتصادي المتردي في دولهم، لكن طريقة انتقالهم تتم بطريقة سرية وغير شرعية مما سيشكل عبئا اقتصاديا وهاجسا أمنيا واجتماعيا.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى موقف المشرع الجزائري من هذه الظاهرة والبحث في سبل وآليات معالجتها أو الحد منها وهذا على ضوء النصوص التشريعية التي أقرها المشرع الجزائري في هذا الموضوع

الكلمات المفتاحية-

الهجرة غير الشرعية - الدول المتقدم - الدول المتخلفة - الأوضاع الاقتصادية المتردية

Illegal immigration and the position of the Algerian legislator them

Abstract-

Based on the foregoing it can say that the phenomenon of illegal immigration, which has become worry pal governments of the countries.

must investigate causes of this in order to find a suitable treatment of her, and then falls to the State institutions concerned put managed to find a suitable job opportunities and that development policies to keep the reputation of her sons abroad and as well as the security and integrity of the country.

-Awareness campaigns about the dangers of illegal immigration to the local population in particular young people in areas with a high rate of immigration.

-Ensure more effective control at the border level.

-The establishment of an appropriate framework to encourage the return of immigrants or at least considered their participation in efforts to investment and management of some strategic sectors in their countries.

Key words-

Illegal immigration - Advanced countries - Third world - Dire economic conditions n.

مقدمة -

الهجرة ظاهرة جغرافيّة، تعبّر عن ديناميكيّة سكّانيّة، على شكل تنقل سكان من مكانٍ إلى آخر، و ذلك بتغيير مكان الإستقرار الإعتيادي للفرد، وهي جزء من الحركة العامة للسكان.[1]

كما تعني أيضا في أبسط معانيها حركة الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا[2].

فإذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سلفا، فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

ولما كان موقع الجزائر يحتل موقعا استراتيجيا مهما من حيث إطلالها على البحر الأبيض من جهة، وامتدادها في العمق الإفريقي من جهة ثانية، وبحكم ثرواتها وطول شريطها الساحلي، كل هذه المعطيات وغيرها جعلت منها بلد هجرة بامتياز. فهي من جهة مصدرة للهجرة بالنسبة للشباب الجزائري الذي ينشد جنة عدن في أوربا ، وبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين بحكم اتصالها بالمتوسط، وبلد استقبال في العقد الأخير بالنظر إلى ما تزخر به من ثروات و استقرار امني نسبي بالمقارنة مع دول الجوار[3].

ومن خلال هذه الدراسة نحاول الإجابة على الإشكالية الآتية:

---

[1] www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798.

[2] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012/2011، ص 10.

[3] عبد الحليم بن مشري، **جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين** ، مجلة المفكر، جامعة محمد خضر بسكرة، العدد 12، ص 102.

- كيف هو واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر ،وما هي الآليات المتخذة من أجل مكافحتها ؟

وقبل التطرق إلى الإجابة على هذا السؤال حري بنا الوقوف عند المقصود بهذا المصطلح (الهجرة غير الشرعية) ثم واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأخيرا الآليات المتخذة في هذا الصدد.

أولا : المقصود بالهجرة

أ. الهجرة الشرعية (القانونية):

وهي السفر من البلد الأصلي إلى بلد آخر، بصفة شرعية أي عن طريق إجراءات قانونية واضحة؛ إذ يخضع الأجنبي (و هو الشخص الّذي لا يتمتع بجنسية البلد الّذي يقيم فيه أو لا يتمتع بأية جنسية)[4].

وفيما يخصّ دخوله إلى الإقليم و إقامته فهو تنقّله فيه لاستيفاء الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون و نصوصه اللاّحقة، و يجب على الأجنبي فيما يخص إقامته، أن يكون حائزًا على وثيقة السفر وتأشيرة قيد الصّلاحيّة، و كذا الرّخص الإداريّة عند الإقتضاء. كما يجب عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طوال مدّة إقامته بالإقليم، مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ،و يخضع الأجنبي الّذي يرغب في الإقامة المؤقّتة بالإقليم الجزائري للإلتزام بإكتتاب التأمين على السّفر.[5]

[4] ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، قصر الكتاب، البليدة،طبعة 1998 ، ص 30.

[5] المادّة 04 قانون رقم 11.08، المؤرخ في21 جمادى الثانية 1429 الموافق لـ 25 يونيو (جويلية) 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

إذ يمكن للأجنبي التّنقل والتجول في البلد المستقبل بكل حرية مع مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون والمحافظة على الأمن والمحافظة على الأمن العام والصحة العامة.[6]

ب. الهجرة غير الشرعية (غير القانونية).

هي انتقال الأفراد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا[7]. بالإضافة إلى استعمال عدة وسائل للوصول إلى المبتغى (الضفة الأخرى) منها:الاختباء في السيارات أو حافلات السواح أو السفن التجارية أو السياحية،أو الاختباء في مناطق صغيرة في السفينة بجانب المحرك تعرض حياته للخطر الأكيد.

ومن الوسائل الشائعة في الهجرة غير الشرعية، ركوب قوارب صغيرة مطاطية يكدس فيها آلاف المهاجرين بطريقة عشوائية وغير مهيأة للسفر ،ولخطورتها وقلة الناجين من ركوبها،تدعي بـ: **قوارب الموت**.

وتحجز الأماكن في هذه القوارب مسبقا،وبطريقة في غاية السرية عن طريق مجموعات وشبكات مخصصة لذلك،مقابل مبالغ مالية تتراوح ما بين 1000 إلى 5000 دولار أمريكي. وقد تنخفض المبالغ أو ترتفع عن هذا المستوى وذلك حسب ضمانات نجاح الرحلة[8].

وقد أخذت الهجرة غير الشرعية اليوم، مصطلح: "**الحرقة**"باللهجة العامية الجزائرية، وذلك لقيام المهاجرين الذين كتبت لهم النجاة من الغرق في البحر

---

[6] بن عبيدة عبد الحفيظ، **الجنسية ومركز الأجانب في الفقه والتشريع الجزائري** ، دار هومة ، 2005، ص 45.

[7] مجلة الجيش، العدد 497، ديسمبر 2004، ص32

[8] www.swmsa.com/modules.php?name-News&file-articel&sid-1777.

الأبيض المتوسط ويصلون سالمين إلى شواطئ أوروبا، بحرق أوراق هويتهم، أملا في اكتساب هوية جديدة[9].

ثانيا: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

من خلال متابعة الإحصائيات وما تنشره الصحافة الوطنية والدولية عن أخبار الهجرة السرية عن طريق البحر، نجد أن الظاهرة بدأت سنة 1998 بدأت بأعداد قليلة ثم تفاقمت سنة بعد سنة حتى وصلت درجة عالية من الخطورة مست العديد من الدول و منها الجزائر[10].

إذ أن الدراسات الحديثة المتعلقة بالموضوع، قد وضعت تحليلا لمجموعات المهاجرين وصنفتهم كالآتي:

أ- المهاجرين غير الشرعيين من حيث السن:

معظم المهاجرين غير الشرعيين نجدهم شبابا تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى35سنة، كما تدل على ذلك مختلف الدراسات ومحاضر مصالح الأمن في دول المغرب العربي، والتي تبرز بعضها أن الرغبة في "الحرقة"، موجودة عند 19 % من السكان النشيطين وهي أعلى عند الطلبة إذ تبلغ 54%.

ولكن اليوم، لم يعد لفظ الشباب لصيقا بعبارة " المهاجرين غير الشرعيين" بل انتقلت عدوى هذه الظاهرة إلى أطفال (قصر) ما فتئوا أن تعرفوا إلى بلادهم،

[9] وعن دوافع الشباب لهذه الهجرة، ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أن أسباب الهجرة الجماعية غير الشرعية يعود إلى ازدياد إعداد الشباب في دول العالم الثالث و تناقص فرص العمل، إضافة إلى زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، كما ازداد الوعي بهذه الفوارق وأصبح السفر متاحا للجميع بسبب التقدم الذي حدث في الإيصالات الدولية ووسائل السفر والعولمة، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة الشرعية وبالتالي يقع الشباب في المحظور من خلال اللجوء إلى سماسرة السوق الذين يتقاضون من كل شاب يريد السفر إلى قرابة 30 ألف جنيه و تنتهي رحلة الشباب إما بالموت أو السجن.

طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية " رؤية مستقبلية"** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر 2008 ،ص48.

[10] ساعد رشيد ، المرجع السابق ، ص 22.

اختاروا التربص بالشاحنات المحملة بالبضائع المستعدة لعبور البحر في المدن الساحلية، بحثا عن مخابئ سرية في الأسفل قريبا من العجلات والمحرك، حيث يقضي هؤلاء "الحراقة الجدد"، أكثر من عشرين ساعة في البحر المعرض للخطر الأكيد، حتى يصلوا إلى وجهتهم. بحيث يلاحظ وجودهم بشكل هائل وغير متوقع في بعض المدن جنوب القارة الأوروبية[11].

والشيوخ أيضا صارت تستهويهم المغامرة، إذ لم يفقدوا الأمل بعد بعيش حياة أفضل من السابقة، فيصرون على حجز مكان ما بقارب من قوارب الموت أملا في بلوغ الضفة الأخرى .

ومن اللفت للنظر في تفاصيل رحلة الموت التي تربصتها جريدة "الشروق"اليومية، وجود عجوز تبلغ الستين من عمرها، المنحدرة من أحدى ولايات الشرق الجزائري، والتي كانت قد طردت من بلد أوربي لعدم حيازتها على وثائق الإقامة ترافق مجموعة من المغامرين الشباب في رحلتهم الخطرة. وأمام تقدم سنها وتدهور حالتها الصحية والنفسية طالت مسيرتها وقطعت مسافة 40 كلم، مشيا على الأقدام، للوصول إلى اليونان عبر غابة كثيفة مؤدية إلى مدينة "أليكسندربول" اليونانية.[12]

ومن هنا يتضح أن الظاهرة لم تعد مرتبطة بالرجال لوحدهم بل النساء أيضا يشاركن في الهجرة غير الشرعية.

ب- المهاجرين غير الشرعيين من حيث الجنس:

اللافت للنظر في الدراسة التي أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني، أن هذه الأخيرة أجهضت العديد من رحلات الموت، أسفرت عن توقيف 7824مرشح للهجرة غير الشرعية، منهم 129 امرأة أغلبهن شابات، أي بنسبة تعادل 2.45% من مجموع الموقوفين.

[11] www.swmsa.com/modules.php?name-News&file-articel&sid-1777.

[12] جريدة الشروق اليومية،العدد الصادر يوم209/02/03.الخبر المعلن تحت عنوان "قراصنة أوروبيون احتالوا على حراقة جزائريين ، وزجوا بهم إلى السجن.

حيث لم تشر الدراسة إلى أعمارهن ووضعياتهن الاجتماعية والمهنية، لكنها وصفت الأمر بالخطير والإجرامي.[13]

إذ أصبح وجود العنصر النسائي في المجال الاقتصادي لدول الاستقبال، لا يقتصر فقط على هذا الصنف من النساء اللواتي هاجرن تحت رعاية أزواجهن، فالنساء أصبحن يهاجرن فرادى، ويتعلق الأمر هنا بفتيات عازبات ونساء مطلقات أو أرامل وأحيانا نساء متزوجات (أمهات أو بدون أطفال)، يقصدن دول الاستقبال.

جـ- المهاجرون غير الشرعيين من حيث المستوى الدراسي:

لم يصبح المهاجرون غير الشرعيين هم العمالة البسيطة التي يمكن أن تقبل أدنى الأعمال بأدنى الأجور، ولكنهم أصبحوا الآن من حاملي الشهادات المهنية، وفي بعض الأحيان خريجو كليات مرموقة كـ: الطب، الهندسة، الصيدلة... وغيرها من كليات المهمة.

فهذا النموذج من المهاجرين، واكب بروز تطور نمط الإنتاج في دول الاستقبال، والتي حتاج إلى تلك الاختصاصات، خاصة منها: قطاع التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال.[14]

وحصيلة هذا النوع من الهجرة، تظل مثيرة للقلق، فالمنظمة الدولية للهجرة سجلت سنويا 20.000 انتقال للكفاءات الإفريقية العربية فقط في اتجاه دول الشمال، حيث الأجور ومستوى المعيشة أعلى.

وتقدر المنظمة الدولية للصحة فيما يقارب 50%نسبة الأفارقة الحاصلين على دبلوم في الطب، الراغبين في مغادرة بلدانهم. ولعل هذه النسب ستظل مرتفعة كذلك في الدول العربية الموفدة.

د- المهاجرين غير الشرعيين من حيث الانتماء الجغرافي:

[13] جريدة الشروق اليومية ،العدد الصادر يوم:22/01/2009.الخبر المعلن تحت عنوان "توقيف 129امرأة حراقة خلال سنة 2008.

[14]www.youm7.com/News.asp?/NewsID=44236&IssueID=30.

إذا كانت الدول المغاربية بمثابة مناطق عبور بالنسبة لآلاف الأفارقة الذين يتوافدون على سواحل المتوسط، قاصدين أوروبا، فهذا لا يعني أن المهاجرين غير الشرعيين هم المغاربة أو بالأخص هم من أصل مغربي والتي أصبحت في المرتبة الأولى من حيث تصدير المهاجرين على مستوى الدول العربية. وهذا ناتج عن موقعها الذي يعتبر استراتجيا لنجاح عملية الهجرة بسبب القرب الجغرافي من قارة أوروبا في "**مضيق جبل طارق**".

كما تعد ولاية تمنغاست الجزائرية الحدودية، منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة الوافدين من: دولة النيجر، ومالي، ونيجيريا، وبوركينافاسو، وغيرها من الدول الإفريقية.[15]

ولهذا تعتبر دول المغرب العربي والدول العربية، إجمالا بلدان العبور لمختلف الجنسيات من قارات مختلفة، أغلبها من الدول النامية ، استغلت الدول العربية لقربها الجغرافي من الدول الأوروبية.[16]

وقد تصدى حراس الحدود الجزائرية لما يزيد عن 4422 مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011.

❖ **فنون الهجرة غير الشرعية:**

حلم الهجرة إلى أوروبا يراود فئة عريضة من سكان الدول النامية بصفة عامّة، هربا من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها؛ وفي سبيل تحقيق ذالك الحلم، يطرق هؤلاء الراغبون في الهجرة جميع الأبواب ويقومون بمحاولات عدّة لاستيفاء شروط الحصول على تأشيرة، في حين يختار بعضهم المغامرة في قوارب الموت لكن سرعان ما أصبحت هذه الأخيرة وسيلة تقليدية للوصول إلى أوروبا، في حين يختار بعضهم الأخر أساليب أكثر راحة وضمانا وأمان ،ومن بين هذه الأساليب التي يلجأ إليها الراغبون بالهجرة إلى أوروبا:

[15] مجلة الدركي، العدد السابع، ديسمبر 2005، ص 30.

[16] www.dw-world.de/dw/article/01633352.00html0

- **الزواج الأبيض:**

يجد هذا الزواج إقبالا كبيرا من طرف الشبان و الفتيات غير أنه يواجه هذا الزواج بمعارضة شديدة من قبل الأهل والوسط الحقوقي؛ بسبب أنّ هذا الزواج يربط بين عربيات وأوروبيين، بغض النظر عن عقيدتهم ووسطهم الاجتماعي ومعتقداتهم ويزيد من حدّة مشاكل الزواج المختلط.

وهذا الزواج الأبيض أشبه بشراء وثائق الهجرة، فهو زواج صوري على ورق، يقبل به الطرفان؛ إذ يلتزم الطرف الأول وهو الراغب في الهجرة، بدفع مبلغ مالي على ثلاث دفعات: الأولى عند إبرام عقد النكاح، والثانية عند الحصول على وثائق الإقامة، والثالثة عند الطلاق، بينما يلتزم الطرف الثاني بتسريع الحصول على تأشيرة الهجرة ووثائق الإقامة. وحين تنتهي إجراءات الحصول على التأشيرة والإقامة، ينتهي هذا الزواج.[17]

ورغم الجدل الذي يثيره هذا الزواج في الأوساط القانونية والاجتماعية، فإنّ الشباب يعتبرونه الطريقة الأكثر أمانا للوصول إلى أوروبا.

- **استغلال تأشيرة السياحة لغرض الإقامة.**

بعد الدراسات المطوّلة لأساليب الهجرة غير الشرعية، واكتشاف مدى خطورتها، وقفت هذه الدراسات على صنف آخر من (الحرّاقة)، الذين طلّقوا بالثلاث "قوارب الموت" وحولوا الوجهة نحو طريقة أخرى وجدوها سهلة وفعّالة، وتقلّل تعرّض حياتهم للخطر.

فقد استغلّ البعض، بعض الدول مثل تركيا والتي تعتبر دولة سياحية بامتياز تتعانق فيها أصالة الماضي الإسلامي بالحضارة الأوروبية المعاصرة، في الهجرة غير الشرعية، وذلك بالدخول إلى البلد المقصود بطريقة شرعية (قانونية) بتأشيرة سياحية أي لمدّة معيّنة، وبعد انتهاء هذه المدّة المقرّرة في التأشيرة، يبقى هذا الشخص في البلد المذكور؛ حتى تتحوّل صفته من سائح إلى

[17] www.africa-union.org/root/ua/conferences/2008/mai/sa/12 – 14mai/AENEAS_project_summary_AR.doc

مهاجر غير شرعي، يُطارَد من قبل حكومة البلد لعدم حيازته على وثائق الإقامة القانونية.

حتّى وإن لم يبق هذا المهاجر في بلده بعد انتهاء المدّة المقرّرة في التأشيرة، فإنّه يهاجر بطريقة غير شرعية إلى بلد مجاور، أين يستغلّ هذه الدولة السياحية للتسلّل عبر حدودها.

وعن طريق هذا الأسلوب من الهجرة غير الشرعيّة، خفّضت سلطات الدول السياحية من السماح للأجانب دخول أراضيها، حتّى السيّاح منهم. بعدما كانت تسلّم مليوني تأشيرة سنويا.

إذ إنّ اللافت للنظر في المقال الذي أعدّته جريدة الشروق اليومي عن رحلة غير شرعية، التي تكشف عن تجربة حقيقية لـ15 شخصا من ولايات عديدة من الوطن عقدوا العزم على دخول اليونان، انطلاقا من تركيا، لكنّهم في نهاية المطاف تعرّضوا إلى عمليات احتيال فريدة من نوعها، انتهت بالزجّ بهم في السجن من قبل مصالح الأمن التركية.

- **عقود العمل المزوّرة.**

بعد مسار دراسي هزيل وتجارب مهنية فاشلة، لم يتفوّق بعض الشباب إلاّ في أساليب الاحتيال والنصب على المواطنين الراغبين في الهجرة وادّعائهم التوسّط لهؤلاء الراغبين في الهجرة إلى الضفّة الأخرى، بعد أن يلجأ هؤلاء المحتالون إلى تزوير عقود انقضت صلاحيتها.

كشفت وزارة الداخلية الإسبانية في آخر تقرير لها حول ظاهرة "الهجرة السرية" أنّ الجزائر تتصدّر لائحة المعتقلين بسبب تزوير بطاقات الإقامة وجوازات السفر من أصل 25 ألف شخص متورّط في أقل من سنتين .

وأمام هذه الأوضاع نتساءل ما هو دور السلطات الجزائرية وما هي الآليات المتخذة من اجل القضاء أو الحد من هذه الظاهرة، وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

ثالثا: الآليات المتخذة لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تساهم الجزائر مساهمة فعالة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بالطرق القانونية، كما تتحمل- بدون مبالغة - أعباء التزاماتها الدولية.[18]

فقد أصبحت الهجرة السرية في الجزائر من يوم : 2009/02/25، جريمة بموجب المادة 175 مكرر1 من قانون العقوبات، التي تجرم الضلوع غير الشرعي في حركة هجرة الأشخاص، وتعاقب المهاجرين غير الشرعيين بالسجن لمدة قد تصل إلى ستة أشهر.

وبالرجوع إلى نصّ 303 مكرر 30 التي أدخلت في قانون العقوبات بموجب الأمر رقم09- 01[19] **والذي تضمن العديد من الأحكام؛ حيث جاء في المادَّة سالفة الذكر الواقعة في «القسم الخامس مكرر2 تهريب المهاجرين» على أنه "يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى . ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج".**

كما نصت المادَّة 303 مكرر 31، بما يتعلَّق بحماية القصر على أنَّه تشدّد العقوبة لو كان من بين الأشخاص المهربين قاصر[20].

[18] مجلة الجيش. العدد497.ديسمبر 2004.ص:32

[19] قانون رقم 09- 01 ممضي في 25 فبراير 2009، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 08 مارس 2009، الصفحة 3، يعدل ويتمم الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966.

[20] شرعت محكمة الجنايات بالجزائر العاصمة يوم الاثنين 27 ماي 2013، في محاكمة 13 متهما متورطا في تهريب عدد «غير محدد» من الأطفال الجزائريين نحو أوروبا سيما نحو فرنسا، حيث يتم تبنيهم مقابل مبالغ مالية طائلة حسبما لوحظ بعين المكان. راجع: النهار الجديد، نشر في النهار الجديد،بواسطة أ.ل، 2013/05/27 12:59:00 بموقع:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/162722.html#.U8bCQZR5OWU

ويأتي تجريم ظاهرة تهريب المهاجرين في إطار تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدوليَّة التي صادقت عليها الجزائر، وبالتحديد البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيَّة، الذي تضمن في المادَّة 03 منه تعريف هذه الجريمة: «يقصد بتعبير تهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أوغير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة مادية أخرى»[21].

هذا فيما يتصل بالأحكام الموضوعية أما فيما يتعلق بالأحكام الإجرائية فإن الإجراءات الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية المستحدثة في القانون رقم 04- 14 وكذا القانون 06- 22 المعدلان لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري، هي إجراءات يمكن تطبيقها في مجال المتابعة على جريمة تهريب المهاجرين، وتتعلق هذه الأخيرة أساسا بالاختصاص المحلي الخاص، وإجراءات التفتيش الخاصة، وأساليب التحري والتحقيق الجديدة، ومسالة تقييد الحرية.

وحرصا من الجزائر على دعم الجهود الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الجريمة وتعقب مرتكبيها ومثولهم أمام الجهات القضائية المختصة، يتم التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدول المختلفة فيما يتعلق بموضوع تسليم المجرمين من خلال مبدأ المعاملة بالمثل والاتفاقيات الثنائية، ومتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي التي صادقت عليها الجزائر. كما لا يسعنا تجاهل جانب أخر من تلك الجهود المبذولة في الإطار الإقليمي للتصدي لهذه الظاهرة والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

[21] هذا البروتوكول صادقت عليه الجزائر، منشور بالجريدة الرسمية عدد 69، في 12 نوفمبر 2003.

- **مجهودات القارتين (الأوروبية والإفريقية) للحد من الهجرة غير الشرعية.**

أمام تعقد المسائل الأمنية وتشعبها على مستوى الحوض الأبيض المتوسط، استدعت الضرورة لإرساء أطر للحوار والتعاون بين دول ضفتي المتوسط من اجل محاولة معالجة المشاكل العالقة التي تهدد استقرار الحوض وهذا بإقحام جميع الأطراف المعنية.

ويتصدر هذه المشاكل ، ملف الهجرة غير الشرعية التي أخذت أبعادا خطيرة من خلال السنوات الأخيرة خاصة في منطقة غرب المتوسط ، هذه المنطقة عمدت إلى إنشاء إطار للحوار والتعاون تمثل في "مندى5+5"الذي يضم الخمس دول الواقعة شمال المتوسط "فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ومالطا" ودول جنوبه "الجزائر، المغرب، تونس،ليبيا وموريتانيا"[22]

- **منتدى الحوار 5+5**

يمكننا القول أن هذه الآلية قد خرجت إلى الوجود بداية من 10 أكتوبر1990بعد إعلان روما.

إن أهم ما يهدف إليه المسار هو رعاية حوار فعال مبني على تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، خاصة القضايا السياسة والأمنية على مستوى المتوسط. وقد أبدت الجزائر اهتماما خاصا لهذا الإطار الذي دعت مع الدول المغاربية إلى ضرورة إرساء حوار وتعاون أكثر فعالية بين دول شمال وجنوب المتوسط للخروج بنتائج ملموسة لحل المشاكل.

ولقد وضع"منتدى حوار 5+5" منذ إنشائه نصب أعينه أهم القضايا الأمنية المتوسطية من بينها الهجرة غير الشرعية بعد أن دعت الجزائر إلى ضرورة متابعة الحوار. وتجلى ذلك في ثاني لقاء"5+5" بعد لقاء روما1990، والذي انعقد بالجزائر (26اكتوبر1991)،ثم لقاء "سانت ماكسيم" بفرنسا (2003). وفي أول قمة لرؤساء الدول العشرة الأعضاء في "منتدى 5+5" (ديسمبر2003) . طرحت

[22] مجلة الجيش، المرجع نفسه، ص32.

الدول المغاربية من بينها الجزائر بالعاصمة التونسية تداعيات الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن في المتوسط. كما دعت إلى ضرورة إيجاد مقاربة جديدة شاملة لحل المشكل في ظل تعاون فعال.

وهذا في اشغال المؤتمر الافريقي للمدراء والمفتشين العاميين للشرطة بالقارة السمراء المنعقدة بالجزائر يومي 10 و11 فيفري 2014، على ان يتم ادراج مشروع الافريبول في جدول اعمال القمة القادمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي المزمع عقده في جويلية 2014 بملابو غينيا الاستوائية، وقد جاء في الكلمة التي القاها الوزير الاول الجزائري في افتتاح اشغال المؤتمر الافريقي للشرطة المنوه عنه اعلاه بان التفكير في انشاء الافريبول جاء في ظل تحولات عميقة تشهدها القارة الافريقية، الامر الذي يحتم على مختلف اجهزة الشرطة بالقارة مواكبة المستجدات والتطورات كما جاء التاكيد على ضرورة تامين الحدود ومراقبتها[23] من خلال التعاون والتنسيق الفاعلين وتبادل المعلومات والمعطيات لمنع تسلل مختلف انواع الجرائم بما فيها الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والحد من الهجرة السرية وتهريب المهاجرين[24]. وما دمنا في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى دور التكنولوجيا كآلية للحد من هذه الظاهرة وهو ما سنوضحه فيما يلي:

- **التكنولوجيا تساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية**

نظمت قيادة الدرك الوطني تكنولوجيات جديدة جد فعالة تتمثل في نظامين رقميين الأول خاص ب: "التشخيص البيومتري" والثاني نظام: "الخبرة البالستية" ويكمن الهدف من وضع هذين النظامين في مكافحة الإجرام بصورة

[23] وإذا ترجمنا دور الجزائر إلى لغة الأرقام،فقد قامت مصالح الدرك الوطني حصيلة حول عملياتها في مكافحة الهجرة السرية التي تعرف تزايدا، حيث تم توقيف 3807 شخصا خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2003، ليرتفع العدد إلى 4195 شخص سنة 2004 فتحت فيها مصالح الدرك الوطني 861 قضية إحالتها للعدالة/ مجلة الجيش، المرجع نفسه، ص 35.

[24] عبد الحليم بن مشري، المرجع نفسه، ص 118/117.

ناجعة والمساهمة في العمليات الإجرامية بشكل رهيب في بلادنا تبعا لانطلاق مشروع إنشاء المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني.

فبالنسبة للنظام الأول، فإنه قادر على تحديد والتعرف على هوية الأشخاص المطلوبين لدى العدالة أو المشبوهين بناء على تصريحات شهود عيان بفضل عدة تركيبات:

1/ FACES: هذه التركيبة عبارة عن بنك المعلومات الالكتروني يحتوي على صور للهوية، وكذا العلامات الخصوصية للأشخاص من وشم،بصمات الإصبع ....

2/ PHANTOM: تسمح هذه التقنية برسم صورة نموذجية للشخص عن طريق وصف شاهد ما، بفضل جميع التفاصيل عن هذا الشخص كـ: لون الشعر، شكل الفم والأنف، ... إلى غاية الوصول إلى الصورة النموذجية النهائية التي ستكون محل البحث في بنك المعلومات.

وبفضل هذه التركيبات ، يتم التعرف على الأشخاص بسهولة وبطريقة فعالة حتى بالنسبة للأشخاص الذين قاموا بإجراء تغييرات على ملامح الوجه. إضافة على هذا فإنه قادر على القيام بتحليل صور الفيديو.

وبصورة خاصة، فإن هذا النظام سيقدم دعما معتبرا في مجال التعرف على هوية المهاجرين غير الشرعيين.[25]

الخاتمة -

وبناء على ما تقدم يمكن أن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أضحت تقلق بال حكومات الدول لابد من تقصي أسبابها هذا من أجل إيجاد علاج مناسب لها، ومن ثم يقع على عاتق الاجهزة المعنية بالدولة وضع سياسات تنموية تمكن من إيجاد فرص عمل مناسبة و ذلك للحفاظ على سمعة ابنائها في الخارج و كذا امن و سلامة البلاد.

[25] مجلة الجيش ، المرجع نفسه، ص34.

- القيام بحملات توعية حول مخاطر الهجرة غير الشرعية للسكان المحليين تحديدا الشباب في المناطق التي تكثر فيها نسبة الهجرة.
- ضمان مراقبة أكثر فعالية على مستوى الحدود.
- إنشاء إطار مناسب لتشجيع عودة المهاجرين أو على الأقل مشاركتهم المعتبرة في الجهود الرامية إلى الاستثمار وإدارة بعض القطاعات الإستراتجية في بلدانهم.
-

قائمة المراجع:

1. ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، قصر الكتاب، البليدة، طبعة 1998.
2. بن عبيدة عبد الحفيظ، **الجنسية ومركز الأجانب في الفقه والتشريع الجزائري**، دار هومة، 2005.
3. طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2008.
4. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011.
5. عبد الحليم بن مشري، **جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين**، مجلة المفكر، جامعة محمد خضر بسكرة، العدد 12.
6. مجلة الجيش، العدد 497، ديسمبر 2004.
7. مجلة الدركي، العدد السابع، ديسمبر 2005.
8. قانون رقم 09- 01 ممضي في 25 فبراير 2009، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 08 مارس 2009، الصفحة 3، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966.